

ضمن مصفوفة تنفيذية للبرنامج الرئيسي

تعديلات القوانين الاستثمارية وتطوير القضاء التجاري أولويات عاجلة



تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء.

ويمضي إصلاح مسارات القضاء بوتيرة عالية بالاعتماد على عدد من العناصر والمقومات المهمة للإصلاح، وتحقيق الأهداف خاصة الاهتمام بالعنصر البشري والكادر العامل في مجال القضاء تأهياً بضعتها عند مستوى مسؤولياتها القضائية فضلاً عن إصلاح مسار الرقابة على آلية تنفيذ الأحكام والقوانين ومحاسبة المخلين والمقصرين.

ويأتي تنفيذ الإصلاحات القضائية ضمن منظومة الإصلاحات الشاملة التي تتبناها الحكومة وحقيقت في إطارها نجاحات كبيرة تصب في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة في الوطن ما جعلها محل إشادة من الدول والمنظمات المانحة التي اعتبرتها تجسيدا لجدية القيادة السياسية وإصرارها على المضي قدماً باتجاه الحكم الرشيد.

وأعطى تخلي فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح عن منصبه دلالة واضحة عن رغبته الجادة في تطوير وتحديث وإصلاح السلطة القضائية، وبما يواكب مستجدات المرحلة التي يعيشها الوطن.

ويمثل إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وما أنجزه خلال الفترة الأخيرة من إصلاحات قضائية، تجسد واقعياً مصداقية النهج والتوجه الصادق لقيادتنا السياسية في هذا الشأن، حيث إن ما تم إنجازه في الآونة الأخيرة يتجاوز بكثير ما تم في السنوات السابقة خاصة فيما يتعلق بقوانين الحفاظ على المال العام والممتلكات العامة، كقانون غسيل الأموال وقانون مكافحة الفساد اللذين من شأنهما تطبيق جوهر العدالة وتمهيد الطريق أمام الاستثمارات في مجالات التنمية الشاملة. وتعد القوانين اليمنية من أكثر القوانين شمولية في الأخذ بالتشريعات الوضعية التي تعتمدها دول العالم وتقنينها بما يتوافق مع

والمناخات الملائمة للمستثمرين في القطاع الخاص وكذلك للأفراد والشركات العربية والأجنبية.. ويتوقع أن تضع المصفوفة الأرضية القانونية الملائمة قبيل انعقاد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار المقرر عقده في أبريل القادم.

كما قامت الوزارة بوضع الأسس والآليات المناسبة لتنفيذ مجموعة التعديلات الدستورية المشار إليها وذلك في سبيل سرعة ودقة إنجازها لمهامها. وتعتبر الإصلاحات القضائية التي أجريت في الآونة الأخيرة تمثل ثورة جذرية في تصحيح مسار العدالة.

كما تعد خطوة مهمة للنهوض بالمجتمع انطلاقاً من حتمية توافر الشروط لبناء الاجتماعي، والتي تقتضي وجود قضاء نزيه وعادل، قادر على استيعاب مفردات التنمية وشروط الاستثمار الآمن الذي لن يتأتى إلا بوجود عوامل الأمن والاستقرار وعدالة القضاء، وسرعة الفصل بين المتخاصمين.

عبد الفتاح الأزهرى

تُجري وزارة الشؤون القانونية حالياً الخطوات القانونية للبدء في تنفيذ المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح والمتعلقة بالجانب التشريعي والقانوني.

وتهدف المصفوفة إلى مراجعة وتطوير المنظومة التشريعية للدولة والتي يأتي في مقدمتها إنجاز التعديلات على التشريعات المرتبطة بالاستثمار والمناطق الحرة والتشريعات الضريبية والتجارية المرتبطة بهذا الجانب.

وتضع وزارة الشؤون القانونية ضمن مهامها خلال الفترة القليلة القادمة من هذا العام الاضطلاع بتنفيذ مصفوفة التعديلات القانونية والتشريعية ذات الصلة بالاستثمار والقوانين التجارية الأساسية كالقانون التجاري وقانون الشركات والوكالات التجارية وسيتم إلغاء وإزالة كافة المعوقات والعراقيل المتعلقة بالاستثمار وتهيئة الفرص

تعاون ودور ناشط مع الأسرة الدولية

اليمن.. عنوان للأمن والاستقرار والسلام

وإشاعة الأمن والاستقرار عند تجربتها الداخلية وحسب بل لعبت ولا تزال دوراً فاعلاً ومؤثراً مع الأسرة الدولية في التعاون على مكافحة الإرهاب والقضاء على مظاهر التطرف كونهما أخطر الأدوات التدميرية والمضادة للأمن والاستقرار وإشاعة السكينة والهدوء.. وهو الأمر الذي قوبل بإشادة وتقدير كبيرين من المجتمع الدولي الذي زادت ثقته وتأكدت حيث يضع اليوم اليمن في مقدمة الدول التي تكافح الإرهاب والتطرف.

وكان من الطبيعي لهذا الأداء القيادي لفخامة الأخ الرئيس في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف أن يقابله شعبنا بكل تقدير واعتزاز كونه كان العامل الرئيسي في عملية البناء والتطور ليس في مجال التنمية وحسب بل التطور السياسي الذي تم عبر التحول السريع لتجربتنا الديمقراطية التي أرسى أولاً مبدأ الشراكة الوطنية في اختيار رئيسهم وممثلهم في مجلس النواب وكذلك في المجالس المحلية كونه مبدأ شراكة وطنية في تحقيق النهضة اليمنية الشاملة. وغني عن القول أن ذلك التقدير والاعتزاز الذي يكنه شعبنا لقيادته السياسية يدفع المواطنين بمختلف فئاتهم للتعاون مع الأجهزة الأمنية والمختصة للاسهام في الحفاظ على الأمن والاستقرار في وطن الشاني والعشرين من مايو وطن الوحدة الخالدة.

■ المتبع لمسيرة اليمن الحديث التي بدأت مع الوحدة المباركة بجد الوطن وقد حقق جملة من الأهداف السامية للشعب والجمعيات على رأسها هدف الأمن والاستقرار كونه العامل الرئيسي للبناء والتعمير والرفي بالشعب.

ويكفي اليوم الوقوف أمام شاشة التلفزيون لنرى مناظر الحروب والدمار والقتل بحساب وبدون حساب في الكثير من الدول والجمعيات لتعرف ما تنعم به بلادنا من امن واستقرار وطمانينة انعكست إيجابياً على كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. ولعل مجال الاستثمار النشط بمعدلات إيجابية كبيرة من خلال آسوال الداخل والمستثمر العربي والأجنبي يكفي دالة ومؤشراً، حيث لا يقوم الاستثمار أو ينجح إلا في بيئة صالحة تنعم بالأمن والاستقرار كساحد أهم الشروط والعوامل الجاذبة للاستثمار والمشجعة على العمل والبناء والانتاج. اليمن الجديد مثله مثل كل المجتمعات لم يخل من توترات هنا أو هناك لكن كان الحوار دائماً هو النهج الذي سارت عليه القيادة السياسية الحكيمه ممثلة بالرئيس علي عبدالله صالح حيث أمكن إخضاع تلك البؤر التي كانت قائمة أو ناشطة وعم الأمن والاستقرار والسكينة حيث تواصلت عملية البناء والتطور بوتيرة عالية وإيجابية تامة. ولم تتوقف الإرادة اليمنية في تحقيق

جمعية الأقصى تدعو إلى وقفة جادة أمام التهديدات

دولة الكيان تعتزم هدم جزء من المسجد الأقصى وتواصل تهويده

لكن المسؤولين في بلدية القدس، وبإيعاز من «سلطة الآثار» الصهيونية وتحديدأ من قوى الأمن المختلفة يصرون على بناء الجسر العلوي ليكون بديلاً للمسار الترابي الذي انهيار قبل عامين جراء عاصفة تلجية بداعي أن «السلطات الموصل إلى باب المغاربة أتاح لقوى الأمن إقامة ثكنة لها لتطويق أي أحداث شغب في حال اندلاعها..

اطلعا خلالها الصحافيين على الحفريات الصهيونية المتراصة في المسجد الأقصى وتحته وتنفيذ مخططات لتهويد مدينة القدس.. ونابع الشيخ صلاح أن المؤسسة الصهيونية تواصل حفرياتها الخطيرة تحت حرم المسجد الأقصى وأنها وصلت إلى وسطه حيث كاس الوضوء قبالة المسجد القبلي، وأن الذي يقوم بالحفريات الإسرائيلية هذه هم عمال تايلانديون، ويمنع لغيرهم الوصول إلى المكان كما يمنع التصوير، لكن المعلومات بقيام المؤسسة الإسرائيلية بهذه الحفريات الأخيرة مؤكدة..

من جهتها نقلت صحيفة «معاريف» العبرية أمس الأول عن أوساط صهيونية مسؤولة قلقها من عواقب القرار الذي اتخذته أخيراً «الجنة التنظيم، التابعة لبلدية القدس اليهودية بإصدار رخصة لبناء جسر علوي جديد بديل لطريق «باب المغاربة» الذي سيتم إزالته بداعي أنه معرض للانهدام.

وأضافت هذه الأوساط أن من شأن المشروع في الهدم ثم البناء أن يشعل نارا في «أكثر المواقع الحساسة في العالم.. وأنه سيثير العالم الإسلامي ضد الدولة العبرية.

■ ضمن المخطط اليهودي لتهويد المدينة المقدسة وطمس الهوية العربية والإسلامية للقدس والأقصى وفي خطوة استباقية تعتزم السلطات الصهيونية هدم طريق المغاربة الماصلة للمسجد الأقصى المبارك وغرقين اضافيتين، وهذا يعني أن السلطات الصهيونية ستهدم جزءاً من المسجد الأقصى المبارك، ما سيكشف مسجد البراق داخل المسجد الأقصى غرباً، وذلك يوم الأحد ٢٠٠٧/٢/٤م.

وإزاء هذا الخطب الجلل دعا مدير عام جمعية الأقصى الأمثين العربية والإسلامية وAbناء الشعب اليمني إلى القيام بواجبهم تجاه أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين. من جانبيه طالب الشيخ رائد صلاح الدول العربية والإسلامية أن تتحرك على الفور لإيقاف الجريمة الإسرائيلية قبل أن تقع يوم الأحد القريب، فيما أكد الشيخ عكرمه صبري -رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى- أن طريق باب المغاربة هو جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى وأن هدمه من قبل المؤسسة الإسرائيلية هو جريمة كبرى. وكان صلاح وصبري يتحدثان خلال جولة ميدانية للحركة الإسلامية ووفد القدس في محيط الأقصى المبارك أمس الأول



اجتماع تدريبي في عدن للمتعاملين اليمنيين

والأجانب مع الأنغام

احمد حسن عقربي

■ شارك ١٥ مشاركاً ومشاركة -يمثلون شريحة واسعة من جمعيات غير حكومية محلية وأجنبية تعمل في مجال التعامل مع الأنغام وممثلين عن منظمات المجتمع المدني- في الاجتماع التدريبي لباحثي رصد الأنغام الذي بدأ أعماله أمس ويستمر لمدة أربعة أيام وتنظمه الحملة الدولية لحظر الأنغام بالتنسيق مع الجمعية اليمنية للتوعية بمخاطر الأنغام. ويهدف الاجتماع إلى تدريب الباحثين الجدد ومنتهسي هذه الحملة الدولية وتمكينهم من الاستفادة من أعمال برامج هذا الاجتماع وتبادل الخبرات والمعلومات وتحسين قدراتهم في اعدادهم لصياغة التقرير الأفضل لرصد الأنغام الذي يعد سنوياً والترويج للاتفاقية الدولية لحظر الأنغام. وكان الأخ احمد احمد الضلاعي وكيل محافظة عدن قد أوضح أن اليمن تعد إحدى الدول السباقة لتوقيع اتفاقية «ادناوا» الحملة الدولية لحظر الأنغام.. في حين محافظة عدن في أول محافظة يمنية يتم تطهيرها من الأنغام الأرضية من بين ١٩ محافظة.. مؤكداً حرص اليمن والحكومة اليمنية وقياداتها السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ورئيس الجمهورية على دعمها المطلق للتخلص من هذه الكارثة.

كما أقيمت في الجلسة الافتتاحية للاجتماع عدد من الكلمات من قبل الأخ منصور العزي مدير المركز التنفيذي للتعامل مع الأنغام وعيشة سعيد رئيس الجمعية اليمنية للتوعية من مخاطر الأنغام والسيد سيلفي المدير التنفيذي للجنة الوطنية لحظر الأنغام وبول هانون عن هيئة الأنغام.. أكدت على ضرورة الاستفادة القصوى لمتنسي هذه الحملة في هذا الاجتماع التدريبي.

تدريب القيادات الإدارية في التعليم الأساسي..

والوسطى في جهاز محو الأمية !!

ـ «الميثاق-متابعات»

■ بدأت أمس الأول بصنعاء، دورة تدريبية للقيادات الإدارية الوسطى بجهاز محو الأمية وتعليم الكبار بمشاركة ٣٥ متدرباً. وفي الدورة أشار الأخ احمد عبدالله احمد رئيس جهاز محو الأمية وتعليم الكبار إلى أهمية تنفيذ مثل هذه الدورة التي يعول عليها كثيراً في رفع قدرات الكادر الوسطى في تحسين وضع العمل الإداري في الميدان بسبب غياب الرابط بين العمل الإداري والميداني.. منوهاً إلى أن هذه الدورة ستكون نوعية وسيكتسب المشاركون من خلالها الكثير من المعارف والمعلومات. كما بدأت بأمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية الدورة التدريبية الخاصة بوكلاء ومديري مدارس التعليم الأساسي المرحلة الثالثة.. وتأتي هذه الدورة التي تستمر ١٢ يوماً استكمالاً للذين لم تشملهم الدورات السابقة التي استهدفت ما يقارب ١٠ آلاف من المديرين والوكلاء.. يذكر أن هذه الدورات تنفذ بتمويل من مشروع تطوير التعليم الأساسي.

